النشرة الدورية

لأمانة المجلس الأعلى للجامعات

تصدر شهرياً

٢٠٢٦

يونيو

العدد الثاني والاربعون

اقرأ في هذا العدد

- وزيــر التعليم العالي يتــرأس اجتماع المجلس الأعلى للجامعــات بحضــور أمين المجلس الأعلــى للجامعات بمقر الوزارة بالعاصمة الجديدة.
- أميــن المجلــس الأعلــى للجامعــات يتــرأس اجتمــاع المجلس الأعلى لشئون التعليم والطلاب الدوري.
- وزيــر التعليم العالي يترأس اجتماع مجلس الجامعات الخاصة بمقر الــوزارة بالعاصمة الجديدة بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات.
- وزيــر الصحــة يتــرأس اجتمــاع مجلــس إدارة الهيئــة العامــة للمستشــفيات والمعاهــد التعليميــة بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات.

www.scu.eg

النشرة الدورية
لأمانة المجلس الأعلى للجامعات
تصدر شهرياً

أ.د/ عبدالعزيز حسانين قنصوة
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

أ.د/ مصطفى رفعت
أمين المجلس الأعلى للجامعات

مدير التحرير
أ.د/ علاء عبد العاطي
مدير وحدة الاختبارات الألكترونية

يونيو ٢٠٢٦
العدد الثاني والاربعون

المراسلات

مبني المجلس الأعلى للجامعات
- حرم جامعة القاهرة

(٢٠٢) ٣٥٧٣٥٤٠٥

(٢٠٢) ٣٥٧١٦٣٤٧

scu@scu.eg

www.scu.eg

تصميم / م.نادر كمال - م. مي جاويش

www.scu.eg

اقرأ في هذا العدد

كلمة أمين المجلس الأعلى للجامعات ٣

أولا: الاجتماعات الدورية لشهر يونيو 2026

١- وزير التعليم العالي يترأس اجتماع المجلس الأعلى للجامعات بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات بمقر الوزارة بالعاصمة الجديدة ٤

٢- أمين المجلس الأعلى للجامعات يترأس اجتماع المجلس الأعلى لشئون التعليم والطلاب الدوري ٧

٣- وزير التعليم العالي يترأس اجتماع مجلس الجامعات الخاصة بمقر الوزارة بالعاصمة الجديدة بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات ٨

٤- وزير الصحة يترأس اجتماع مجلس إدارة الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات ٩

ثانيا: الأنشطة والفعاليات لشهر يونيو 2026

٥- بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي مشاركة أمين المجلس الأعلى للجامعات في اجتماع لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس النواب ١٠

٦- وزيرا التعليم العالي والعمل يوقعان بروتوكولًا ويطلقان مبادرة وطنية لتشغيل ذوي الهمم بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات ١٢

٧- وزارة التعليم العالي تشارك في مؤتمر لتعزيز التعاون والابتكار في التعليم العالي بين مصر والمملكة المتحدة بمشاركة الأمين المساعد للمجلس الأعلى للجامعات ١٥

٨- التعليم العالي برنامج تدريبي متكامل لإعداد المرشحين لشغل منصب رئيس جامعة بمقر أمانة المجلس الأعلى للجامعات ١٦

٩- رئيس الوزراء يفتتح فعاليات النسخة الخامسة من المعرض والمؤتمر الطبي الأفريقي بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات ١٧

١٠- الأكاديمية الدولية للهندسة وعلوم الإعلام تعقد مؤتمرها العلمي الأول للدراسات البينية بحضور الأمين العام المساعد للمجلس الأعلى للجامعات ٢٠

أنشطة متنوعة 2026 ٢٠

ثالثا: تقارير وإحصائيات شهر يونيو 2026

تقارير وإحصائيات وحدات مركز الخدمات الإلكترونية والمعرفية ٢١

كلمة أمين المجلس الأعلى للجامعات

يشهد العالم اليوم تحولًا متسارعًا نحو ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وأصبح تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة أحد أهم مؤشرات تقدم المجتمعات وقدرتها على تحقيق التنمية المستدامة. وانطلاقًا من هذه الرؤية، تولي وزارة التعليم العالي اهتمامًا بالغًا بدعم وتمكين ذوي الإعاقة، ليس فقط من خلال ضمان حقهم في التعليم الجامعي، وإنما أيضًا عبر تهيئتهم لسوق العمل وتعزيز فرص توظيفهم بما يتوافق مع قدراتهم وإمكاناتهم.

وقد تبنت وزارة التعليم العالي خلال السنوات الأخيرة رؤية متكاملة تقوم على ربط العملية التعليمية باحتياجات سوق العمل، وتطوير البرامج الأكاديمية والتدريبية التي تسهم في بناء المهارات اللازمة للطلاب ذوي الإعاقة، وتوفير برامج التأهيل والتدريب العملي بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص. كما تسعى الوزارة إلى تعزيز الشراكات مع مختلف الجهات المعنية لتوفير فرص تدريب وتشغيل حقيقية، بما يضمن مشاركة فعالة لهذه الفئة في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

ولا يقتصر دور الجامعات على منح المؤهلات العلمية، بل يمتد ليشمل بناء الثقة وتنمية المهارات، وغرس ثقافة الاعتماد على الذات، وإعداد خريجين قادرين على المنافسة. ومن هذا المنطلق، تعمل الجامعات المصرية على إنشاء مراكز متخصصة لدعم ذوي الإعاقة، وتقديم خدمات الإرشاد الأكاديمي والمهني، وتنظيم ملتقيات التوظيف والبرامج التدريبية التي تسهم في تعزيز جاهزية الطلاب والخريجين للاندماج في سوق العمل.

وتأتي هذه الجهود في إطار رؤية الدولة المصرية نحو بناء مجتمع أكثر شمولًا وإنصافًا، يؤمن بأن الاستثمار في الإنسان هو أساس التنمية، وأن تمكين ذوي الإعاقة يمثل قوة مضافة للمجتمع والاقتصاد الوطني، كما يرسخ قيم التنوع والاندماج باعتبارها ركيزة أساسية لبناء مستقبل أكثر إشراقًا واستدامة للجميع.

أ.د/ مصطفى رفعت
أمين المجلس الأعلى للجامعات

وزير التعليم العالي يترأس اجتماع المجلس الأعلى للجامعات بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات بمقر الوزارة بالعاصمة الجديدة

عقد المجلس الأعلى للجامعات اجتماعه الدوري، برئاسة الدكتور عبدالعزيز قنصوة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، بحضور الدكتور مصطفى رفعت، أمين المجلس، والسادة أعضاء المجلس، وذلك بمقر الوزارة بالعاصمة الجديدة.

في مستهل الاجتماع، تقدم المجلس بالتهنئة للسيد الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية والشعب المصري بمناسبة الذكرى الـ١٣ لثورة ٣٠ يونيو، متمنين أن يحفظ الله – عز وجل – مصر الحبيبة، وأن يُنعم عليها بالخير والرخاء.

كما وجه الوزير بضرورة الانتهاء من أعمال الصيانة التي تتطلبها المعامل والمنشآت الجامعية، قبل بدء العام الدراسي الجديد ٢٠٢٦/٢٠٢٧؛ لضمان جودة العملية التعليمية.

وأكد الدكتور عبدالعزيز ضرورة استمرار الجامعات في تنفيذ الأنشطة الرياضية والفنية والثقافية والاجتماعية والبرامج التدريبية، ودعم أصحاب المواهب الرياضية والفنية، خلال الإجازة الصيفية؛ للاستفادة من طاقات الشباب.

وأشاد الوزير بما تحقق من إنجازات على صعيد تصنيف الجامعات دوليًا، ومنها إدراج ٢٩ جامعة مصرية في نتائج تصنيف US news العالمي للعام (٢٠٢٦/٢٠٢٧) وتواجد ٢٣ جامعة مصرية ضمن أفضل ألف جامعة عالميًا بالتصنيف لهذا العام، بالإضافة إلى إدراج ١٨ جامعة ومؤسسة تعليم عالٍ مصرية ضمن الجامعات المصنفة عالميًا بتصنيف QS World University Rankings بالنسخة العامة لعام ٢٠٢٧، كما أفاد تقرير Journal Citation Reports (JCR) لعام ٢٠٢٥ الصادر عن مؤسسة "كلاريفيت" بإدراج ٦٠ مجلة علمية مصرية ضمن قاعدة بياناته، كما تم إدراج ٤٥ جامعة مصرية في تصنيف التايمز للتأثير Times Higher Education Impact Rankings ٢٠٢٦، والذي يقيس أداء الجامعات بناء على مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. ووجه الوزير بضرورة استمرار الجامعات في تقديم الدعم للباحثين لزيادة النشر العلمي في المجلات العلمية المرموقة؛ للارتقاء بتصنيف الجامعات المصرية في كبرى التصنيفات العالمية.

واستمع المجلس إلى تقرير حول أبرز أنشطة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال شهر يونيو، ومن أبرزها اجتماع السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية مع الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، والدكتور عبدالعزيز قنصوة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، لمتابعة رؤية الوزارة وخطة عملها خلال المرحلة المقبلة والمتمثلة في تحويل مصر إلى مركز إقليمي ودولي للتعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بما يسهم في بناء اقتصاد المعرفة وجذب الطلاب والباحثين من جميع أنحاء العالم، واستعراض محور بناء قدرات هيئة التدريس وتحسين جودة الأداء الأكاديمي والإداري، وكذلك استعراض الموقف التنفيذي لربط البحث العلمي بالصناعة واقتصاد المعرفة، والموقف التنفيذي للمشروعات الصحية للوزارة، والعمل على تصدير التعليم المصري، من خلال وضع نظام لاختيار الجامعات الرائدة، والتوسع في البرامج المشتركة مع الجامعات العالمية عالية التصنيف واستضافة بعض البرامج بشراكة أكاديمية، بالإضافة إلى تعزيز شراكات التعليم العالي وإنشاء أفرع أجنبية من خلال بناء نموذج حديث للشراكات العابرة للحدود وتعزيز الشراكات المؤسسية.

وعقد رئيس الوزراء اجتماعًا مع وزير التعليم العالي لاستعراض الموقف التنفيذي للمدينة الطبية بجامعة عين شمس، ومتابعة تنفيذ عدد من التكليفات الرئاسية، ومن بينها نماذج الجامعات المصرية الرائدة (Tier 1)، والتوسع في أفرع الجامعات المصرية بالخارج، وأكاديمية مهارات المستقبل، ومشروع مركز الأورام العالمي ٥٠٠٥٠٠، بما يدعم تطوير منظومة التعليم العالي وربطها باحتياجات سوق العمل.

وفي إطار زيارة الدكتور عبد العزيز قنصوة إلى الجمهورية الفرنسية، لتعزيز الشراكة العلمية ودعم الابتكار مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية الفرنسية الرائدة، قام الوزير بزيارة وادي العلوم والتكنولوجيا بجامعة باريس-ساكلاي، أحد أبرز النماذج العالمية في ربط الجامعات بالصناعة وتحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية وتنموية، والمشاركة في فعاليات معرض Viva Technology ٢٠٢٦، أحد أكبر المعارض العالمية المتخصصة في التكنولوجيا والابتكار وريادة الأعمال، كما استضافت سفارة جمهورية مصر العربية في باريس لقاء موسعًا جمع الوزير بعدد من رؤساء وممثلي الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والبحثية الفرنسية، إلى جانب ممثلي وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، لبحث تعزيز التعاون الأكاديمي والعلمي مع الجانب الفرنسي، وعقد الدكتور عبدالعزيز قنصوة لقاءا مع الدكتور خالد العناني، المدير العام لليونسكو، لبحث تعزيز التعاون في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ومناقشة إنشاء مركز من الفئة الأولى لليونسكو في مصر.

وأشار التقرير إلى أن وزيري التعليم العالي والعمل وقعا بروتوكول تعاون مشترك لتنفيذ برامج الدبلوم والماجستير المهني المعتمد في مجالي السلامة والصحة المهنية والموارد البشرية، كما شهد الوزير مراسم توقيع بروتوكول تعاون بين الجامعة البريطانية في مصر، والاتحاد الدولي للرياضة الجامعية، لإطلاق أول برنامج ماجستير للإدارة الرياضية في الشرق الأوسط، كما شهد الوزير توقيع بروتوكول تعاون بين الأكاديمية العسكرية المصرية وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا للتعاون في مختلف المجالات العلمية والبحثية، لتنمية الإبتكارات الوطنية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأضاف التقرير أن الدكتور عبدالعزيز عقد اجتماعًا مع عدد من نواب رؤساء الجامعات لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ومديري المستشفيات الجامعية، لبحث آليات تكثيف إطلاق القوافل المتكاملة لمختلف أنحاء الجمهورية، فضلًا عن تكثيف القوافل التي يتم إرسالها للدول الإفريقية. كما استقبل الوزير رئيس الهيئة المصرية لضمان الجودة والاعتماد "إتقان" لبحث آليات تطوير منظومة الجودة والاعتماد بالتعليم الفني والتكنولوجي، كما افتتح أعمال الاجتماع الثاني والثلاثين لمجلس أمناء الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا، وذلك عبر تقنية الفيديو كونفرانس، كما بحث الوزير مع وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية، سبل تعزيز التعاون المشترك لتنمية منظومة الابتكار وريادة الأعمال، بالإضافة إلى اجتماع الوزير مع محافظ البحر الأحمر، لبحث آليات التعاون المشترك في عدد من مشروعات التنمية والخدمات بمحافظة البحر الأحمر.

وسلط التقرير الضوء على افتتاح محافظ البنك المركزي المصري ووزير التعليم العالي العديد من المشروعات والوحدات الطبية بالمعهد القومي للأورام بعد تطويرها بدعم من البنك المركزي والقطاع المصرفي، كما شهد الوزير انطلاق فعاليات "منتدى التعليم التقني والمهني لدول البحر المتوسط" في نسخته الأولى، والمشاركة في ندوة للإعلان نتائج تحليل الطلب فى سوق العمل المصري خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، بالإضافة إلى عقد جلسة موسعة مع أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة بكلية الطب بجامعة القاهرة، وافتتاح بعض المنشآت بكلية الطب جامعة القاهرة، بالإضافة إلى افتتاح فعاليات النسخة السادسة من ملتقى "خطوة ٢٠٢٦" التوظيفي.

وفي إطار دعم العلاقات الدولية، استقبل الدكتور عبد العزيز قنصوة وفدًا رفيع المستوى من جمهورية رومانيا ضم مستشار رئيس رومانيا والمرشح الروماني لمنصب الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكفونية وسفيرة رومانيا بمصر، كما استقبل الوزير مبعوث رئيس الكونغو الديمقراطية والمرشحة لمنصب الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكفونية وسفير الكونغو الديمقراطية في مصر، فضلًا عن استقبال وفد من جامعة أكسفورد بروكس البريطانية، لبحث إنشاء فرع للجامعة في مصر، كما عقد الوزير اجتماعًا لمتابعة مستجدات إنشاء جامعة البحر المتوسط بمدينة الإسكندرية، وكذلك عُقد اجتماع مع قيادات شركة مايكروسوفت مصر والشرق الأوسط، لتعزيز التعاون في التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.

واستمع المجلس إلى عرض قدمه السفير هشام بدر المنسق العام للمبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية بشأن المبادرة التي تم إطلاقها تحت رعاية السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية، بقرار من رئيس مجلس الوزراء، وإشراف الدكتور أحمد رستم وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية. وسلط العرض الضوء على أهمية بناء منظومة متكاملة للنمو والتقنيات الخضراء من خلال تسريع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ونشر ثقافة الابتكار والمسؤولية البيئية، بالإضافة إلى استعراض مساهمة المبادرة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال حصر المشروعات الخضراء الذكية على مستوى المحافظات، وإنشاء قاعدة بيانات المشروعات الخضراء الذكية، وربط المشروعات الخضراء بالجهات المانحة والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية لتوفير التمويل، وعقد شراكات بين الجهات المحلية والدولية، وكذلك استعراض الخدمات المقدمة من جهاز تنمية المشروعات. وفي هذا الإطار، اتفق المجلس على حث الجامعات والمراكز البحثية على المشاركة في المبادرة وتقديم المشروعات الخضراء الذكية قبل آخر موعد للتقديم الذي سيكون بنهاية شهر أغسطس القادم.

كما استمع المجلس إلى عرض قدمته الدكتورة غادة فاروق نائب رئيس جامعة عين شمس لشئون التعليم والطلاب، ومقرر اللجنة العليا للقوافل الجامعية التنموية الشاملة، حول رؤية اللجنة وركائزها الاستراتيجية، حيث تم تسليط الضوء على الركائز الاستراتيجية لتحقيق الرؤية من خلال تحقيق العدالة الجغرافية في توزيع القوافل وضمان وصولها للمناطق الناءية و مد جسور التنمية الي دول حوض النيل وافريقيا كما ركز العرض علي مفهوم التحول من المبادرات المؤقتة إلى منظومة عمل مستدامة الأثر والتحقق من العائد التنموي، بالإضافة إلى استعراض الخدمات التي يتم تقديمها في قوافل التنمية الشاملة ومنها الخدمات (الطبية، التمريضية، البيطرية، الزراعية، الثقافية، محو الأمية، توعية، التمكين الاقتصادي، خدمات مجتمعية)، وأبرز المناطق المستهدفة لإطلاق القوافل بها، واستعراض الجهود السابقة لإرسال قوافل طبية في إفريقيا، وأهمية التكامل والتعاون بين مختلف الجهات المعنية.

واستمع المجلس إلى عرض قدمه الدكتور عمر سالم مدير مركز الخدمات الإلكترونية والمعرفية بالمجلس الأعلى للجامعات، تضمن عرض نموذج لدليل استخدام الرؤية الشاملة لتقييم أداء الجامعات اعتمادًا على الخطط الاستراتيجية للجامعات ليعكس أداء الجامعات، باعتباره أداة تشخيصية وتطويرية مستمرة تعتمد على مقارنة الأداء الفعلي بالمستهدفات الاستراتيجية الوطنية للدولة، ويهدف الإطار إلى توجيه الموارد نحو تحقيق التميز المستدام والارتقاء بالتصنيف الوطني والدولي للجامعة.

وصرح الدكتور عادل عبدالغفار المستشار الإعلامي والمتحدث الرسمي للوزارة، أن المجلس وافق على تشكيل اللجنة العليا للتنسيق للعام الجامعي ٢٠٢٦/٢٠٢٧.

واستعرض الدكتور ناصر الجيزاوي رئيس جامعة بنها تقريرًا حول الوضع الحالي والمستقبلي لمحطات الطاقة الشمسية بالجامعة، وذلك في ضوء استراتيجية الجامعة في ترشيد استخدام الطاقة الكهربية والتحول التدريجي لاستخدام وحدات الطاقة الشمسية، وربطها بالشبكة العمومية للكهرباء.

واستعرض الدكتور شريف خاطر رئيس جامعة المنصورة تقريرًا حول استراتيجية الجامعة لترشيد استهلاك الطاقة والمواد البترولية وتعظيم الاستفادة من الإضاءة الطبيعية، وترشيد استخدام الغاز وتحسين استخدام المياه، بما يحقق الاستدامة البيئية.

أحيط المجلس بالإجراءات التقنية التي قام بها مركز الخدمات الإلكترونية والمعرفية بالمجلس الأعلى للجامعات، لإعداد شهادة أساسيات التحول الرقمي FDTC رقميًا وبشكل مؤمن يسهل التحقق من صحتها.

كما أكد المجلس أهمية مواصلة تطوير الخدمات الرقمية المقدمة للجامعات، والتوسع في تطبيق الحلول الذكية والذكاء الاصطناعي لدعم العملية التعليمية والإدارية، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي، وتعزيز جودة الخدمات المقدمة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتحقيق مستهدفات التحول الرقمي ورؤية الدولة نحو بناء جامعات أكثر تنافسية واستدامة.

أمين المجلس الأعلى للجامعات يترأس اجتماع المجلس الأعلى لشئون التعليم والطلاب الدوري.

عقد المجلس الأعلى لشئون التعليم والطلاب اجتماعه الدوري برئاسة د.مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات، وبحضور عدد من رؤساء الجامعات ونواب رؤساء الجامعات لشئون التعليم والطلاب، وذلك بقاعة اجتماعات المجلس الأعلى للجامعات.

وخلال الاجتماع، هنأ د.مصطفى رفعت المجلس بمناسبة حلول العام الهجري الجديد، متمنيًا أن يجعله الله عامًا مليئا بالخير والبركة، والتوفيق والسداد في خدمة المنظومة التعليمية.

ناقش المجلس عددًا من الموضوعات المهمة، حيث وافق على تجديد الاعتماد الدوري لتشكيلات اللجان العليا المشرفة على اختبارات الدبلومات والمعاهد الفنية (التجارية والهندسية)، إلى جانب اعتماد الآليات والقواعد المنظمة لأداء تلك الاختبارات للالتحاق بكليات (الهندسة، التجارة، الحاسبات والمعلومات، الزراعة، والحقوق) للعام الجامعي ٢٠٢٦/٢٠٢٧.

كما استعرض المجلس التقرير المقدم من د.عمر سالم مدير مركز الخدمات الإلكترونية والمعرفية بالمجلس الأعلى للجامعات، بشأن متابعة استبيان المشاركات الطلابية (ESSE) والذي يستهدف طلاب الفرق النهائية للعام الأكاديمي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ بالجامعات، ويهدف إلى قياس جودة الخدمات التعليمية وتعزيز قنوات التواصل بين الطلاب ومؤسساتهم، ونشر ثقافة المشاركة والتفاعل داخل الحرم الجامعي، وإصدار مؤشرات دقيقة تدعم تطوير التعليم الجامعي وفقًا لمعايير الجودة والاعتماد الدولية، حيث بلغ عدد المشاركين ١٥٦,٣٦٣ طالبًا وطالبة بنسبة ٣١,٥٥٪ من إجمالي المقيدين بالفرق النهائية على مستوى الجامعات.

كما استعرض المجلس منصة تسجيل الأنشطة الطلابية بموقع المجلس الأعلى للجامعات، إلى جانب ما تم إدخاله من تحديثات من قبل المركز، بما يسهم في دعم منظومة تقييم أفضل جامعة للأنشطة الطلابية للعام الجامعي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، ومعالجة التحديات المتعلقة بإدراج الأنشطة وعدم تكرارها، بما يضمن تعزيز دقة وموثوقية البيانات الخاصة بالفعاليات التي نفذت فعليًا داخل الجامعات، وحصر أعداد الطلاب المشاركين، وإتاحة تقارير تحليلية عبر المنصة لقياس أثر الأنشطة على الطلاب، ونسب الاستفادة من البرامج التوعوية والطلابية المختلفة.

ووجه المجلس السادة نواب رؤساء الجامعات لشئون التعليم والطلاب بضرورة تكثيف الاهتمام بإدراج كافة الأنشطة الطلابية التي تعقد بالجامعات المصرية، سواء القمية بمشاركة الجامعات أو التي تقام على مستوى الجامعة، وذلك عبر منصة تسجيل الأنشطة بموقع المجلس الأعلى للجامعات، باعتبارها الإطار المؤسسي المعتمد الذي يعكس دور الجامعات الحكومية ووزارة التعليم العالي في خدمة المجتمع، والتوعية بالقضايا القومية والمشكلات المجتمعية.

كما ناقش المجلس التقرير المقدم من د.أحمد رجب نائب رئيس جامعة القاهرة ورئيس اللجنة المشكلة لإعداد دليل الطالب بالجامعات المصرية ٢٠٢٦، حيث اقترحت اللجنة ٢٦ بندًا لتطوير الأدلة الطلابية بالجامعات وفق المعايير الدولية، بما يسهم في تعريف الطلاب بحقوقهم وواجباتهم والإجراءات الأكاديمية والإدارية، ليكون مرجعًا استرشاديًا عند إعداد دليل الطالب الجامعي.

كما استمع المجلس إلى المقترحات المقدمة من د.كريم همام مستشار الوزير للأنشطة الطلابية، والتي تضمنت مقترح تنفيذ نشاط طلابي إبداعي لإنتاج وتصميم الإنفوجراف التوعوي لطلاب الجامعات والمعاهد ضمن خطة الأنشطة الصيفية؛ بهدف تعزيز مشاركتهم الفاعلة في نشر الرسائل التوعوية المرتبطة بمخاطر الإدمان الرقمي والألعاب الإلكترونية وغيرها على الأطفال، وذلك في ضوء التوجيهات الرئاسية في هذا الشأن.

وزيـر التعليم العالي يترأس اجتمـاع مجلس الجامعات الخاصة بمقر الـوزارة بالعاصمة الجديدة بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات

عقد مجلس الجامعات الخاصة اجتماعه برئاسة الدكتور عبدالعزيـز قنصوة وزيـر التعليم العالـي والبحث العلمي، وبحضـور الدكتـور ماهـر مصبـاح القائـم بأعمـال أميـن المجلس وأعضاء المجلـس، وذلك بمقر الوزارة بالعاصمة الجديدة.

في مسـتهل الاجتمـاع، وجه أعضـاء المجلس خالص التهنئـة للدكتـور عبدالعزيـز قنصـوة علـى ثقـة القيادة السياسـية لتوليـه منصـب وزير التعليـم العالـي والبحث العلمـي، متمنيـن لسـيادته دوام التوفيـق والسـداد، مؤكديـن التعـاون مـع سـيادته للاسـتمرار فـي جهـود تحقيـق التطور المنشـود فـي منظومة التعليـم العالي والبحث العلمي.

كمـا قـدم أعضـاء المجلـس خالـص الشـكر والتقدير للدكتور أيمن عاشور وزير التعليم العالي والبحث العلمي السـابق، علـى جهـوده في الارتقـاء بمنظومـة التعليم العالـي والبحـث العلمـي خلال الفترة الماضيـة، متمنين لسيادته دوام التوفيق والسداد.

وقـدم المجلس التهنئة للدكتـور ماهر مصباح لتكليف سـيادته بالقيام بأعمال أمين مجلـس الجامعات الخاصة، متمنيـن لسـيادته دوام التوفيـق والنجـاح خلال الفتـرة القادمة.

كمـا قدم المجلـس الشـكر للدكتـور عبدالوهاب عزت أمين مجلس الجامعات الخاصة السابق على جهوده التي بذلهـا خلال فترة توليه المنصب، متمنين لسـيادته دوام التوفيق والسداد.

وأكـد الدكتـور عبدالعزيـز قنصـوة أهميـة حصـول الجامعـات على الاعتمـاد المؤسسـي والبرامجـي محليًا ودوليًا بما يعزز من كفاءة الأداء الأكاديمي والإداري، مشيرًا إلى أهمية استمرار تطوير البرامج الدراسية وفقًا لاحتياجات سوق العمل بما يُسهم في إعداد خريجين أكثر قـدرة على المنافسـة، ورفع معـدلات التوظيف، وتنمية المهارات المستقبلية المطلوبة.

وأشـار الوزير إلى أهمية تعزيز حضور الجامعات الخاصة فـي التصنيفات الأكاديمية الوطنية والدولية، بما يعكس جـودة مخرجاتهـا التعليمية والبحثية ويعـزز مكانتها على المستويين الإقليمي والعالمي.

وأكد الوزير أهمية زيادة الإنتاج العلمي والنشر الدولي المؤثـر بما يسـهم في تعزيـز مكانة الجامعـات المصرية علـى خريطة البحث العلمي العالميـة، موضحًا أن تحويل مخرجـات البحث العلمي إلـى منتجات ذات أثـر اقتصادي يسـهم في دعم الاقتصـاد الوطني وتعظيـم العائد من الابتكار والمعرفة.

وأشار الوزير إلى أن الدولة تولي اهتمامًا كبيرًا بتدويل التعليـم العالـي، مـن خلال تعزيـز الشـراكات الأكاديمية والبحثية مـع الجامعات والمؤسسـات الدولية المرموقة، واسـتقطاب الطلاب الوافدين، وتطوير البرامج الدراسـية وتقديم شـهادات علمية مزدوجة، بما يسـهم في تبادل الخبرات، وإعداد كوادر بشرية قادرة على مواكبة متطلبات سوق العمل المتغيرة.

وأكد الدكتور عبدالعزيز قنصوة ضرورة تعزيز مساهمة الجامعات الخاصة في خدمة المجتمع والمشاركة الفاعلة في المبادرات القومية المختلفة، بما يعزز دورها التنموي والمجتمعي.

وصـرح الدكتور عـادل عبدالغفار المستشـار الإعلامي والمتحدث الرسمي للوزارة، بأن المجلس وافق على إنشاء جامعة تكنولوجية خاصة باسم جامعة بلبيس التكنولوجية بمدينـة بلبيس بمحافظة الشـرقية، مع اتخـاذ الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الشأن.

وزير الصحة يترأس اجتماع مجلس إدارة الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات

ترأس الدكتور خالد عبدالغفار، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية البشرية ووزير الصحة والسكان، اجتماع مجلس إدارة الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، بحضور الدكتور محمد مصطفى عبدالغفار، رئيس الهيئة، والدكتور مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات، وأعضاء مجلس الإدارة، وذلك لمتابعة الموقف التنفيذي لخطط تطوير المنشآت الصحية والتعليمية التابعة للهيئة، واستعراض معدلات تنفيذ المشروعات الجارية، وبحث آليات الارتقاء بجودة الخدمات الطبية والتعليمية والبحثية المقدمة للمواطنين.

وأكد الوزير خلال الاجتماع أهمية الإسراع في تنفيذ مشروعات التطوير والإنشاءات وفق الجداول الزمنية المحددة، بما يضمن زيادة الطاقة الاستيعابية للمنشآت الصحية، والتوسع في تقديم الخدمات الطبية التخصصية بمختلف المحافظات، مشددًا على ضرورة المتابعة المستمرة لمؤشرات الأداء، وتطبيق أعلى معايير الجودة وسلامة المرضى، بما يتوافق مع رؤية الدولة لتطوير المنظومة الصحية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

وأوضح الدكتور حسام عبدالغفار، المتحدث الرسمي لوزارة الصحة والسكان، أن الاجتماع استعرض أبرز إنجازات الهيئة وخططها التطويرية، ومن بينها تشغيل مستشفى أورام الإسماعيلية بعد استكمال تجهيزه بالخدمات التخصصية، والتي تشمل غرف العمليات، وأقسام الاستقبال، ووحدات العلاج الكيميائي، إلى جانب إنشاء وتجهيز وحدة العلاج باليود المشع، بما يعزز خدمات علاج الأورام ويدعم إتاحتها للمرضى بالمحافظات المختلفة.

وأضاف أن المجلس تابع كذلك أعمال رفع كفاءة وتطوير عدد من المستشفيات والمعاهد التعليمية، شملت المعهد القومي للكلى، ومستشفيات حميات إمبابة، ودمنهور، وبنها، والأحرار، والمبرة، وسوهاج التعليمي، بالإضافة إلى تطوير المعهد القومي للتغذية، وتشغيل جهاز الرنين المغناطيسي بمستشفى سوهاج التعليمي، وإنشاء مبنى المخازن المجمع بأرض حميات إمبابة، واستكمال مبنى ملحق بمستشفى المبرة، ومتابعة تنفيذ مبنى الباطنة والأورام بمستشفى بنها التعليمي، بما يسهم في رفع كفاءة البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

وأشار المتحدث الرسمي إلى أن الاجتماع تناول أيضًا جهود الهيئة في التوسع بإنشاء مراكز الإشارة المخية داخل منشآتها، بما يسهم في سرعة تشخيص الحالات المرضية، ورفع كفاءة الخدمات العلاجية، وتقليل فترات انتظار المرضى، مؤكدًا أن هذه المشروعات تأتي في إطار خطة الوزارة لتطوير الخدمات الطبية التخصصية وتعزيز الاستفادة من التقنيات الطبية الحديثة.

وشهد الاجتماع مناقشة عدد من المؤشرات المتعلقة بالأداء المالي والإداري للهيئة، وآليات دعم التدريب الطبي والتعليم المستمر للأطقم الطبية، بما ينعكس على تحسين جودة الرعاية الصحية، إلى جانب استعراض عدد من المقترحات الخاصة بتطوير منظومة العمل داخل المستشفيات والمعاهد التعليمية وتعزيز كفاءة استغلال الموارد المتاحة.

وحضر الاجتماع كل من الدكتور مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات، والسيد محمد الإتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، عبر تقنية الفيديو كونفرانس، والدكتور حسام صلاح، عميد كلية الطب بجامعة القاهرة، والدكتور علي الأنور، عميد كلية الطب بجامعة عين شمس، إلى جانب عدد من مديري المستشفيات والمعاهد التعليمية وأعضاء مجلس إدارة الهيئة.

وأكدت وزارة الصحة والسكان، في ختام الاجتماع، استمرار المتابعة الدورية لتنفيذ خطط تطوير الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية، بما يسهم في تعزيز كفاءة المنشآت الصحية، والارتقاء بمستوى الخدمات الطبية والتعليمية والبحثية، ودعم جهود الدولة في بناء منظومة صحية متطورة.

بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي مشاركة أمين المجلس الأعلى للجامعات في اجتماع لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس النواب

شارك الدكتور عبدالعزيز قنصوة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، في الاجتماع الموسع الذي عقدته لجنة التعليم والبحث العلمي بمجلس النواب برئاسة الدكتور أشرف الشيحي، رئيس اللجنة، وبحضور السيد/ محمد عبداللطيف، وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، ووكيلي اللجنة الدكتورة ماجدة بكري والأستاذ لطفي شحاتة، إلى جانب عدد من قيادات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من بينهم الدكتور مصطفى رفعت أمين المجلس الأعلى للجامعات، والدكتور ماهر مصباح أمين مجلس الجامعات الأهلية والخاصة، والدكتور أحمد الجيوشي القائم بأعمال رئيس قطاع التعليم وأمين مجلسي شؤون المعاهد والتعليم التكنولوجي، والدكتورة غادة عبدالباري أمين مجلس شؤون أفرع الجامعات الأجنبية؛ لمناقشة سبل تطوير منظومة التعليم الفني والتوسع في التعليم التكنولوجي، وتعزيز التكامل بين وزارتي التعليم بما يحقق المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وخطط التنمية المستدامة.

وأكد الدكتور عبدالعزيز قنصوة أن بناء اقتصاد المعرفة يتطلب تطوير منظومة تعليمية قادرة على إعداد كوادر مؤهلة تدعم مختلف القطاعات الإنتاجية، مشيرًا إلى أن القطاع الصناعي يُعد من أسرع القطاعات تأثيرًا في الاقتصاد الوطني؛ لما يوفره من فرص عمل وما يحققه من قيمة مضافة ومنتجات تستهدف الأسواق الخارجية، لافتًا إلى أن الصناعة المصرية من أهم القطاعات التي تحتاج الاستثمار في تنمية الموارد البشرية المؤهلة لدعم هذا القطاع الحيوي.

وأوضح الوزير أهمية إيجاد مسارات تعليمية متكاملة ومترابطة مع احتياجات الصناعة وسوق العمل، لمواجهة تحديات المجتمع الصناعي الذي يحتاج توفير الفني المؤهل المطلوب للإنتاج،

مؤكدًا أن هيكلة منظومة التعليم التكنولوجي تستهدف توفير الكوادر البشرية اللازمة لتحقيق مستهدفات النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وأشار الوزير إلى أن تطوير التعليم التكنولوجي يراعي طبيعة المجتمع المصري وعاداته وثقافته، من خلال توفير مسارات تعليمية مرنة تتيح للطلاب استكمال دراستهم والحصول على درجة البكالوريوس، بما يعزز جاذبية هذا النوع من التعليم ويُسهم في تغيير النظرة المجتمعية تدريجيًا، بحيث ترتبط قيمة الفرد بما يمتلكه من مهارات وقدرات وإنجازات حقيقية.

واستعرض الدكتور عبدالعزيز قنصوة التطور التاريخي لمنظومة التعليم التكنولوجي، التي بدأت بإنشاء المعاهد التكنولوجية في ستينيات القرن الماضي لدعم النهضة الصناعية وتوفير الكوادر الفنية اللازمة للإنتاج، إلا أن الابتعاد عن هذا الهدف خلال العقود التالية أدى إلى فجوة بين التعليم واحتياجات التنمية، وهو ما تعمل الدولة حاليًا على معالجته من خلال إعادة بناء منظومة التعليم التكنولوجي وفق رؤية حديثة ومتكاملة.

وأكد الوزير أن الدولة تمتلك حاليًا شبكة متنامية من الجامعات التكنولوجية، مع استمرار التوسع في إنشاء مؤسسات جديدة وفقًا لدراسات علمية دقيقة واحتياجات تنموية محددة، مشيرًا إلى أن استراتيجية الوزارة ترتكز على تدويل التعليم التكنولوجي من خلال التوسع في الشراكات الدولية وبرامج الدرجات المشتركة والمزدوجة وتوأمة الجامعات التكنولوجية المصرية مع نظيراتها العالمية، فضلًا عن التوجه نحو استقطاب فروع لجامعات تكنولوجية دولية للعمل داخل مصر، بما يعزز تنافسية الخريجين محليًا وإقليميًا ودوليًا.

وفي إطار ربط التعليم باحتياجات سوق العمل، أشار الوزير إلى جهود الوزارة في تطوير وإعادة هيكلة مركز التخطيط الاستراتيجي لمؤشرات سوق العمل والتوظيف ليصبح منصة متكاملة تتعاون مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة لرصد احتياجات سوق العمل وقياس أثر البرامج التعليمية بصورة مستمرة، بما يدعم اتخاذ القرار ويسهم في تطوير البرامج الدراسية وفقًا للمتطلبات الفعلية للاقتصاد الوطني.

كما استعرض الوزير جهود الوزارة لتعزيز التكامل بين الجانب الأكاديمي والقطاع الصناعي، مشيرًا إلى تفعيل مبادرة "أستاذ لكل مصنع"، التي تتيح لأعضاء هيئة التدريس والباحثين قضاء فترات عمل داخل المنشآت الصناعية لتنفيذ مشروعات تطبيقية ونقل الخبرات العلمية إلى مواقع الإنتاج، بما يسهم في دعم الصناعة الوطنية وتقليص الفجوة بين المعرفة الأكاديمية والتطبيق العملي.

وأكد الدكتور عبدالعزيز قنصوة أهمية التطوير المستمر للمناهج والبرامج الأكاديمية والتكنولوجية، موضحًا أن كل جامعة تضم لجانًا متخصصة لمراجعة وتحديث البرامج الدراسية بصورة دورية بما يواكب التطورات العلمية والتكنولوجية ويعزز الارتباط بين التعليم والصناعة، مشددًا على أن الاستثمار في بناء الإنسان وتأهيل الكوادر البشرية يمثل حجر الأساس لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين جودة الحياة.

وخلال الاجتماع، استعرض الدكتور مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات، الإطار المرجعي الاسترشادي للتعليم العالي في مصر، مؤكدًا أهمية دور "مرصد سوق العمل" في تحديد الاحتياجات المستقبلية للوظائف والتخصصات، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم نتيجة تطورات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحديثة.

وأوضح أن تطوير التعليم يتطلب تعزيز التكامل بين المسارين الأكاديمي والتكنولوجي، وإعداد خريجين يمتلكون القدرة على التعلم المستمر وتطوير مهاراتهم ذاتيًا بعد التخرج بما يواكب المتغيرات المتلاحقة في سوق العمل. كما تناول دور المجالس الاستشارية الصناعية في تطوير البرامج الدراسية وربطها باحتياجات القطاعات الإنتاجية، وآليات تصميم المقررات والبرامج الأكاديمية وفق أهداف التنمية المستدامة، إلى جانب دعم التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والقطاع الصناعي، والتوسع في التخصصات البينية والبرامج التحويلية التي تتيح مرونة أكبر للطلاب في اختيار مساراتهم التعليمية والمهنية.

ومن جانبه استعرض الدكتور أحمد الجيوشي، القائم بأعمال رئيس قطاع التعليم وأمين مجلسي شؤون المعاهد والتعليم التكنولوجي، الوضع الراهن للجامعات التكنولوجية ومستهدفاتها المستقبلية، موضحًا أن فلسفة إعداد المناهج تعتمد على الدمج بين المعرفة والمهارات التطبيقية بما يضمن توافق المخرجات التعليمية مع احتياجات سوق العمل، ويحول دون وجود فجوة بين المحتوى الدراسي والتطبيق العملي.

وأشار إلى أن التعليم التكنولوجي يقوم على تحقيق التوازن بين الجانبين المعرفي والمهاري، وأن استراتيجية الدولة تستهدف إنشاء جامعة تكنولوجية في كل محافظة بحلول عام ٢٠٣٠. كما أوضح أن عدد طلاب الجامعات التكنولوجية بلغ نحو ٤٨ ألف طالب وطالبة، يمثل خريجو التعليم الفني نحو ٧٠٪ منهم مقابل ٣٠٪ من خريجي الثانوية العامة، فيما تبلغ نسبة الذكور نحو ٦٧٪ والإناث نحو ٣٣٪، مستعرضًا أبرز التحديات التي تواجه منظومة الجامعات التكنولوجية وخطط التعامل معها خلال المرحلة المقبلة.

وأكد المشاركون في الاجتماع أهمية استمرار التنسيق والتكامل بين وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم لتطوير منظومة التعليم الفني والتكنولوجي، بما يسهم في إعداد كوادر بشرية مؤهلة وقادرة على دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسية الدولة المصرية إقليميًا ودوليًا.

وفي ختام الاجتماع، رد الدكتور عبدالعزيز قنصوة على استفسارات وملاحظات السادة أعضاء مجلس النواب، موضحًا مختلف الجوانب المتعلقة بخطط تطوير التعليم التكنولوجي وربط مخرجاته باحتياجات سوق العمل، ومؤكدًا حرص الوزارة على التعاون المستمر مع مجلس النواب والاستفادة من الرؤى والمقترحات الداعمة لتطوير منظومة التعليم العالي والبحث العلمي.

وأكد الوزير أن نجاح منظومة التعليم التكنولوجي يعتمد على الشراكة الفاعلة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، بما يسهم في تمكين الخريجين من اكتساب المهارات المستقبلية، بما يعزز قدرتهم على المنافسة في أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية.

وزيرا التعليم العالي والعمل يوقعان بروتوكولًا ويطلقان مبادرة وطنية لتشغيل ذوي الهمم بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات

في إطار توجيهات السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بتطوير البرامج الأكاديمية والتدريبية بما يتواكب مع متطلبات سوق العمل المتغيرة، وتعزيز التكامل بين مؤسسات التعليم والتدريب، وقع الدكتور عبدالعزيز قنصوة وزير التعليم العالي والبحث العلمي، والسيد حسن رداد وزير العمل، بروتوكول تعاون مشترك لتنفيذ برامج الدبلوم والماجستير المهني المعتمد في مجالي السلامة والصحة المهنية والموارد البشرية (HR).

كما أطلق الوزيران، على هامش مراسم توقيع البروتوكول، مبادرة وطنية جديدة لدعم التشغيل وتعزيز فرص الاندماج في سوق العمل، بعنوان "التشغيل التكاملي – زراعة الأمل" لذوي الهمم، بالشراكة بين الوزارتين، والتي تستهدف توفير فرص عمل متنوعة لخريجي عام ٢٠٢٥ وما بعده تتناسب مع قدراتهم وإمكاناتهم، سواء من خلال العمل المباشر أو العمل عن بُعد أو بنظام العمل المنزلي، مع توزيع فرص التشغيل على مختلف الأقاليم الجغرافية وفق احتياجات كل محافظة، وتعميم قاعدة البيانات الخاصة بالمبادرة على مديريات العمل بالمحافظات لضمان الوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين، وكذلك إعداد قاعدة بيانات متكاملة للعشرة الاوائل من الخريجين والترويج لكفاءاتهم ومؤهلاتهم عبر مكاتب التمثيل العمالي التابعة لوزارة العمل بالخارج، وفق التخصصات المطلوبة في أسواق العمل المختلفة، بما يفتح آفاقًا جديدة أمام الكفاءات المصرية المتميزة ويعزز فرصها في الحصول على وظائف لائقة داخل مصر وخارجها.

يأتي البروتوكول في ضوء توجه الدولة نحو التوسع في التعليم التطبيقي والتكنولوجي، وربط التعليم والتدريب باحتياجات القطاعات الإنتاجية والخدمية، وإعداد كوادر مؤهلة تمتلك المعارف الأكاديمية والخبرات العملية اللازمة للمنافسة في سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي.

ويهدف البروتوكول إلى إقامة شراكة تنفيذية بين وزارة العمل، ممثلة في المركز القومي لدراسات السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل ومراكز التدريب المهني التابعة لها، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات والكليات التي تشرف عليها، لتقديم برامج تعليمية وتدريبية مشتركة في مجالي السلامة والصحة المهنية والموارد البشرية، تجمع بين التأصيل الأكاديمي والتدريب العملي والتطبيقي داخل بيئات العمل الواقعية.

كما يستهدف التعاون دعم ربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل الفعلية، من خلال تصميم برامج قائمة على متطلبات القطاعات الصناعية والخدمية، بما يسهم في إعداد كوادر قادرة على تطبيق أحدث المعايير المهنية والإدارية داخل المؤسسات المختلفة، ويتضمن البروتوكول تنفيذ برامج مهنية تطبيقية لدرجتي الدبلوم والماجستير المهني، إلى جانب توفير مسارات تدريبية متقدمة للفئات الفنية والحاصلين على المؤهلات فوق المتوسطة والعليا، وفقًا للوائح والقواعد الأكاديمية المعمول بها، وبما يضمن تحقيق التكامل بين الجانبين الأكاديمي والعملي.

ويعزز البروتوكول الاستفادة من الإمكانات والخبرات المتاحة لدى الجانبين، خاصة ما يمتلكه المركز القومي لدراسات السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل من خبرات متخصصة وإمكانات تدريبية، بما يدعم جهود تحسين بيئة العمل، ونشر ثقافة السلامة والصحة المهنية، وخفض معدلات الحوادث المهنية، ورفع مستويات الكفاءة والإنتاجية بمختلف قطاعات العمل.

كما يدعم البروتوكول توجه الدولة نحو إعداد كوادر مؤهلة أكاديميًا ومرخصة مهنيًا وقادرة على مواكبة المتغيرات المتسارعة في سوق العمل، بما يسهم في تعزيز تنافسية العنصر البشري المصري، ودعم أهداف التنمية المستدامة.

وينص البروتوكول على تشكيل لجنة تنفيذية عليا مشتركة تضم ممثلين عن الجانبين، تتولى متابعة تنفيذ خطط العمل، واقتراح آليات التطوير والتوسع في مجالات التعاون، وتذليل

أي معوقات قد تواجه التنفيذ، بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من البروتوكول وتعظيم الاستفادة من الإمكانات المتاحة لدى الطرفين.

وأكد الدكتور عبدالعزيز قنصوة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، أن البروتوكول يمثل نموذجًا للتكامل بين مؤسسات التعليم والتدريب في إعداد كوادر متخصصة تمتلك المعرفة الأكاديمية والخبرة التطبيقية، مشيرًا إلى أن الوزارة تولي اهتمامًا كبيرًا بالتوسع في البرامج المهنية والتطبيقية التي تستجيب لمتطلبات التنمية وسوق العمل.

وأضاف د. قنصوة أن الجامعات المصرية، سواء الحكومية أو الأهلية أو الخاصة أو أفرع الجامعات الأجنبية، تقدم برامج أكاديمية ومهنية تنافسية وفق المعايير الدولية، مشيرًا إلى أن منظومة التعليم العالي المصرية تشهد تنوعًا غير مسبوق في البرامج الدراسية التي تلبي احتياجات سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي، بما يعزز قدرة الخريجين على المنافسة في مختلف الأسواق العالمية.

وأوضح وزير التعليم العالي أن مركز التخطيط الاستراتيجي والتدريب والتوظيف سوف يمثل العقل المؤسسي الداعم لجهود المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، من خلال ما يوفره من قواعد بيانات وتحليلات ومؤشرات دقيقة تسهم في تطوير التخصصات الأكاديمية وربطها بالفرص الوظيفية المستقبلية، بما يضمن إعداد خريجين يمتلكون المهارات المطلوبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وأشار الدكتور عبدالعزيز قنصوة إلى التوسع في الشراكات الدولية بمجال التعليم التكنولوجي، موضحًا أن الوزارة تتعاون مع الجانب الإيطالي في إنشاء ثلاث جامعات تكنولوجية، إلى جانب تطوير تخصصات وبرامج دراسية مشتركة وفق أحدث المعايير الدولية، بما يضمن إعداد خريجين يمتلكون المهارات والمعارف المطلوبة في أسواق العمل الإقليمية والدولية، موضحًا أن هذه الشراكات تستهدف منح الطلاب تجربة تعليمية وتدريبية متكاملة تجمع بين الدراسة الأكاديمية والتطبيق العملي، بما يتيح للخريجين الحصول على مؤهلات معترف بها دوليًا وفرص عمل تنافسية في مختلف الأسواق العالمية.

كما أوضح أن هذه الشراكات تتضمن تنفيذ برامج تدريب وتأهيل متقدمة بالتعاون مع كبرى المؤسسات والمراكز الإيطالية المتخصصة، بما يضمن حصول الطلاب على الخبرات العملية والمهارات المهنية المطلوبة عالميًا، مؤكدًا أن الهدف الرئيسي يتمثل في تقليل الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، بحيث يتخرج الطالب وهو يمتلك شهادة أكاديمية مدعومة بحزمة متكاملة من المهارات والخبرات التطبيقية.

وأكد الوزير أن هذه الجهود تستهدف إتاحة فرص تدريب وتأهيل لنحو ١٥٠ ألف طالب سنويًا بالتعاون مع شركة كورسيرا ، بما يعزز جاهزية الخريجين للالتحاق بسوق العمل المحلي والدولي، ويرسخ مكانة مصر كمركز إقليمي للتعليم والتدريب وبناء القدرات البشرية.

وأشار الدكتور عبدالعزيز قنصوة إلى أن مراكز التدريب التابعة لوزارة العمل ستكون متاحة أمام طلاب الجامعات خلال الإجازة الصيفية للاستفادة من البرامج التدريبية المتخصصة التي تقدمها، بما يسهم في تنمية المهارات العملية للطلاب ورفع جاهزيتهم لسوق العمل قبل التخرج، وأضاف أن الوزارة تعمل بالتنسيق مع وزارة العمل على الاستفادة من مراكز التدريب المهني التابعة للوزارة في تدريب وتأهيل طلاب الجامعات التكنولوجية، بما يعزز التكامل بين الدراسة الأكاديمية والتطبيق العملي، ويسهم في إعداد خريجين يمتلكون المهارات الفنية والتكنولوجية المطلوبة في سوق العمل المحلي والدولي.

ومن جانبه، أكد السيد حسن رداد، وزير العمل، أن البروتوكول يمثل خطوة جديدة نحو ترسيخ الشراكة بين مؤسسات التعليم والتدريب والتشغيل، بما يسهم في إعداد كوادر متخصصة في مجالي السلامة والصحة المهنية والموارد البشرية وفق أحدث المعايير المهنية ومتطلبات سوق العمل المتطورة، موضحًا أن وزارة العمل حريصة على توظيف إمكاناتها التدريبية والفنية وقواعد

بيانات سوق العمل في دعم تنفيذ هذا البروتوكول، بما يضمن تخريج كوادر تمتلك المهارات والمعارف التطبيقية القادرة على تلبية احتياجات المنشآت الصناعية والخدمية، وتعزيز مستويات السلامة المهنية ورفع كفاءة إدارة الموارد البشرية داخل مختلف القطاعات.

وأضاف وزير العمل أن إطلاق مبادرة "التشغيل التكاملي – زراعة الأمل" لذوي الهمم، وكذلك التسويق للعشرة الأوائل من خريجي الجامعات سنويًا، يأتي في إطار رؤية الدولة للاستثمار في رأس المال البشري وتحويل مخرجات التعليم إلى فرص عمل حقيقية ومنتجة، مؤكدًا أن الوزارة ستعمل من خلال مديريات العمل ومكاتب التمثيل العمالي بالخارج على توفير فرص تشغيل مناسبة للفئات المستهدفة، وربط الكفاءات المصرية المتميزة باحتياجات أسواق العمل المحلية والإقليمية والدولية.

وأكد الوزير أن إعداد كوادر مؤهلة في مجالي الموارد البشرية والسلامة والصحة المهنية يمثل أحد المحاور الرئيسية لتعزيز تنافسية المنشآت المصرية وتحسين بيئة العمل وزيادة الإنتاجية، بما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني ويدعم جهود التنمية المستدامة.

شهد مراسم توقيع البروتوكول من جانب وزارة التعليم العالي، كل من د. مصطفى رفعت أمين المجلس الأعلى للجامعات، ود. أحمد الجيوشي القائم بأعمال رئيس قطاع التعليم وأمين مجلسي شؤون المعاهد العالية الخاصة والتعليم التكنولوجي، ود. السيد الشرقاوي رئيس قطاع لجنة العلوم الأساسية، ود. عاطف عمر المستشار القانوني للوزير، ود. عادل عبدالغفار المستشار الإعلامي والمتحدث الرسمي للوزارة.

ومن جانب وزارة العمل شارك، الأستاذة ياسمين ممدوح رئيس الإدارة المركزية للتدريب المهني، والأستاذ محمد كمال رئيس الإدارة المركزية للمعلومات والتحول الرقمي، والأستاذ ياسر الشربيني رئيس الإدارة المركزية لرعاية القوى العاملة، والأستاذ رضا العربي المشرف العام على المركز القومي لدراسات السلامة والصحة المهنية، والأستاذة هند محمد مدير عام الإدارة العامة لمعلومات سوق العمل، والدكتور أحمد فاروق أستاذ إدارة الأعمال المساعد بكلية التجارة – جامعة بني سويف، والأستاذ حسام محمد السيد أخصائي شؤون مالية أول بالمركز القومي لدراسات السلامة والصحة المهنية.

وأكد الجانبان أن المرحلة المقبلة ستشهد التوسع في تنفيذ برامج تدريبية مشتركة تعتمد على أحدث النظم التعليمية والتقنيات الرقمية، بما يضمن إعداد كوادر تمتلك المهارات المهنية والرقمية اللازمة للتعامل مع متطلبات سوق العمل المتغيرة، مع التركيز على تنمية مهارات التفكير النقدي، والعمل الجماعي، والابتكار، وريادة الأعمال، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠ والاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي. كما سيتم العمل على تطوير منظومة للتقييم والمتابعة تقيس أثر البرامج التدريبية والأكاديمية على مستوى الخريجين وجهات التوظيف، بما يسهم في التحسين المستمر لجودة البرامج وضمان توافقها مع الاحتياجات الفعلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

وأشار الوزيران إلى أهمية توسيع التعاون مع مؤسسات القطاع الخاص والغرف الصناعية ومنظمات الأعمال، بما يوفر فرصًا أكبر للتدريب الميداني والتطبيق العملي داخل بيئات العمل، ويعزز من جاهزية الطلاب والخريجين للالتحاق بالوظائف فور الانتهاء من الدراسة. كما أكد الجانبان أهمية الاستفادة من الخبرات الدولية في تطوير البرامج المهنية، وتبادل أفضل الممارسات مع المؤسسات التعليمية والتدريبية العالمية، بما يدعم رفع كفاءة منظومة التعليم والتدريب في مصر. وأوضحا أن البروتوكول يمثل خطوة عملية نحو بناء منظومة متكاملة تربط التعليم بالتدريب والتوظيف، وتدعم الاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز تنافسية الدولة المصرية على المستويين الإقليمي والدولي.

وزارة التعليم العالي تشارك في مؤتمر لتعزيز التعاون والابتكار في التعليم العالي بين مصر والمملكة المتحدة بمشاركة الأمين المساعد للمجلس الأعلى للجامعات

في إطار إستراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتعزيز تدويل منظومة التعليم العالي المصرية، وجهودها المستمرة بقيادة الدكتور عبدالعزيز قنصوة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، لتوسيع نطاق الشراكات الدولية ودعم التعاون الأكاديمي والبحثي مع المؤسسات التعليمية العالمية، شارك الدكتور أيمن فريد، مساعد وزير التعليم العالي والبحث العلمي للشئون الثقافية والبعثات والقائم بأعمال رئيس قطاع الشئون الثقافية والبعثات، نيابةً عن الدكتور عبدالعزيز قنصوة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، في فعاليات مؤتمر "فتح آفاق جديدة لتعزيز التعاون والابتكار في التعليم العالي بين مصر والمملكة المتحدة"، والذي نظمه المجلس الثقافي البريطاني بالتعاون مع مؤسسة بيرسون.

وشاركت الدكتورة منى هجرس، الأمين المساعد للمجلس الأعلى للجامعات، ممثلة عن المجلس الأعلى للجامعات، في فعاليات المؤتمر، إلى جانب السيد مارك برايسون ريتشاردسون، سفير المملكة المتحدة لدى مصر، والسيد مارك هاورد، مدير المجلس الثقافي البريطاني في مصر، والسيدة جين بيكر، نائب رئيس مؤسسة بيرسون للتعليم المؤسسي والمهارات، وذلك بمشاركة عدد من رؤساء الجامعات وممثلي المؤسسات الأكاديمية والصناعية من الجانبين المصري والبريطاني، في إطار مناقشات موسعة حول مستقبل التعاون الثنائي في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وآليات تعزيز الاستفادة من الخبرات البريطانية في تطوير منظومة التعليم الجامعي المصرية.

وفي كلمته التي ألقاها الدكتور أيمن فريد، نقل تحيات الدكتور عبدالعزيز قنصوة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، إلى المشاركين في المؤتمر، مؤكدًا حرص الوزارة على تعزيز التعاون الأكاديمي والبحثي مع المملكة المتحدة، ودعم الشراكات الدولية التي تسهم في تطوير منظومة التعليم العالي، وتعزيز التبادل العلمي والطلابي، وبناء القدرات، وربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل والصناعات المستقبلية.

وأشار إلى أهمية تطوير الجامعات التكنولوجية ومسارات التعليم التطبيقي والفني من خلال الاستفادة من الخبرات الدولية وتوسيع التعاون مع الشركاء الدوليين، بما يدعم إعداد خريجين يمتلكون المهارات والمعارف اللازمة للمنافسة محليًا ودوليًا، ويسهم في تلبية احتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية، مؤكدًا أن الوزارة تعمل على تشجيع تنفيذ البرامج الأكاديمية المشتركة، والتوسع في منح الدرجات العلمية المزدوجة، وتعزيز الحراك الأكاديمي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والباحثين، بما يرسخ مكانة الجامعات المصرية على الساحة الدولية.

كما أوضح أن الوزارة تولي اهتمامًا كبيرًا بتعزيز التعاون البحثي في المجالات ذات الأولوية، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي، والتكنولوجيا المتقدمة، والاستدامة، والطاقة، والرعاية الصحية، بما يسهم في دعم الاقتصاد القائم على المعرفة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مشيرًا إلى أن الشراكات الدولية تمثل أحد المحاور الرئيسية لتطوير جودة التعليم والبحث العلمي، ونقل الخبرات العالمية إلى المؤسسات الأكاديمية المصرية.

وشهدت الفعالية إطلاق دراسة بحثية حول الجامعات التكنولوجية المصرية وفرص تعزيز الشراكات مع المملكة المتحدة، والتي تستهدف تحديد مجالات التعاون المستقبلية، ودعم الابتكار، وتعزيز التكامل بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات الصناعة، بما يساهم في تطوير البرامج الدراسية، ورفع كفاءة التدريب العملي، وتوسيع فرص التعاون في المشروعات البحثية المشتركة.

التعليم العالي برنامج تدريبي متكامل لإعداد المرشحين لشغل منصب رئيس جامعة بمقر أمانة المجلس الأعلى للجامعات

في إطار توجهات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نحو دعم كفاءة الإدارة الجامعية وتعزيز القدرات المؤسسية للجامعات المصرية، عُقد البرنامج التدريبي للسادة المرشحين لشغل منصب رئيس جامعة، بالتعاون بين المجلس الأعلى للجامعات ومعهد إعداد القادة، وذلك تحت رعاية الدكتور عبدالعزيز قنصوة وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وبإشراف الدكتور مصطفى رفعت أمين المجلس الأعلى للجامعات، والدكتور كريم همام مستشار وزير التعليم العالي للأنشطة الطلابية ومدير معهد إعداد القادة.

وتضمن البرنامج مجموعة من المحاضرات المتخصصة التي تناولت عددًا من القضايا المرتبطة بإدارة الجامعات وتطوير الأداء المؤسسي، حيث استُهلت الفعاليات بمحاضرة بعنوان "التعامل الإعلامي" ألقاها الدكتور عادل عبدالغفار، المستشار الإعلامي والمتحدث الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تناول خلالها أهمية الاتصال المؤسسي الفعال، وآليات إدارة الرسائل الإعلامية، ودور الإعلام في تعزيز الصورة الذهنية للمؤسسات الجامعية والتفاعل مع مختلف القضايا المجتمعية.

وفي محور القيادة والإدارة، ألقى الدكتور محمد والي، المدرب المحترف وعميد كلية الحاسبات والمعلومات بجامعة دمنهور سابقًا، محاضرة بعنوان "فن القيادة الجامعية"، تناول خلالها أحدث المفاهيم والممارسات القيادية، ودور القيادة الفاعلة في تحقيق التطوير المؤسسي وإدارة فرق العمل وتحفيز الابتكار داخل الجامعات.

كما تناول الدكتور كريم عمارة، مدير شبكة الجامعات المصرية بمركز الخدمات الإلكترونية والمعرفية بالمجلس الأعلى للجامعات، خلال محاضرته "التحول الرقمي في الجامعات.. أهميته وآلياته"، أبرز التوجهات الحديثة في التحول الرقمي، وأهمية توظيف التكنولوجيا في تطوير الخدمات التعليمية والإدارية ورفع كفاءة الأداء وتحقيق الاستدامة المؤسسية.

وفي إطار دعم الوعي الوطني لدى القيادات الجامعية، شهد البرنامج محاضرة بعنوان "التوعية وأسس الأمن القومي" ألقاها اللواء أركان حرب مهندس حافظ محمود، مساعد وزير التجارة والصناعة الأسبق ومساعد رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة الأسبق، حيث استعرض خلالها مفهوم الأمن القومي وأبعاده المختلفة، ودور الجامعات في بناء الوعي الوطني وترسيخ قيم الانتماء والمسؤولية المجتمعية.

واختُتم البرنامج بمحاضرة بعنوان "فن المراسم والإتيكيت" قدمها الدكتور نبيل عبد الحميد عشوش، المستشار الأول لوزير الطيران المدني للعلاقات العامة والإتيكيت والبروتوكول سابقًا، حيث تناول خلالها قواعد المراسم والإتيكيت في المناسبات الرسمية، وأهمية تلك المهارات في تمثيل الجامعات المصرية بالصورة التي تليق بمكانتها الأكاديمية محليًا وإقليميًا ودوليًا.

وأكد الدكتور مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات، أن تطوير منظومة التعليم العالي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرة القيادات الجامعية على استشراف المستقبل والتعامل مع المتغيرات المتسارعة، مشيرًا إلى أن المجلس الأعلى للجامعات يحرص على تقديم برامج نوعية تواكب التحديات الراهنة وتدعم تبادل الخبرات والرؤى بين القيادات الأكاديمية، بما يسهم في تعزيز كفاءة الإدارة الجامعية وتحقيق مستهدفات التطوير والتنافسية للجامعات المصرية.

ومن جانبه، أوضح الدكتور كريم همام، مستشار وزير التعليم العالي للأنشطة الطلابية ومدير معهد إعداد القادة، أن البرنامج عكس رؤية متكاملة تجمع بين الجوانب الإدارية والقانونية والإعلامية والوطنية والتكنولوجية، بما يتيح للمشاركين الاطلاع على أحدث الاتجاهات والممارسات المرتبطة بإدارة مؤسسات التعليم العالي.

رئيس الوزراء يفتتح فعاليات النسخة الخامسة من المعرض والمؤتمر الطبي الأفريقي بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات

بالإنابة عن فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، افتتح الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، فعاليات النسخة الخامسة من المعرض والمؤتمر الطبي الأفريقي "Africa Health ExCon 2026"، والذي تنظمه الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية، تحت رعاية فخامة السيد رئيس الجمهورية، خلال الفترة من ١٥ إلى ١٨ يونيو ٢٠٢٦.

واستقبل الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، قبل بدء المؤتمر، الدكتور/ دجورو ماكوت "Djuro Macut"، رئيس وزراء جمهورية صربيا، الذي يشارك في فعاليات افتتاح المعرض والمؤتمر الأفريقي الخامس.

كما يشارك في المؤتمر والمعرض الأفريقي الخامس عدد من الوزراء الحاليين والسابقين، ونواب البرلمان، ورؤساء الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، والسفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية، بالإضافة إلى عدد كبير من قيادات القطاع الصحي، والشركاء من المؤسسات الدولية والقطاع الخاص.

وتشهد نسخة هذا العام مشاركة غير مسبوقة من مختلف الجهات والهيئات الصحية المصرية كشركاء رئيسيين في الحدث، بما يعكس تكامل منظومة الرعاية الصحية في مصر، وتوحيد الجهود لدعم أجندة التنمية الصحية على المستويين الوطني والأفريقي؛ حيث يشارك في المؤتمر والمعرض كل من وزارة الصحة والسكان، والهيئة المصرية للشراء الموحد، وهيئة الدواء المصرية، والهيئة العامة للاعتماد والرقابة الصحية، والهيئة العامة للرعاية الصحية، والهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، إلى جانب الجامعات والمستشفيات التعليمية والجهات التنظيمية والرقابية ذات الصلة، وكبرى شركات الأدوية، بما يجعل من المؤتمر منصة جامعة لمختلف أطراف منظومة الرعاية الصحية وصناعة القرار الصحي في مصر وأفريقيا.

وتُعقد النسخة الخامسة من المؤتمر تحت شعار "السيادة الصحية في أفريقيا: القيادة، الصمود، والاعتماد على الذات،" وذلك بالتعاون مع المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها (Africa CDC)، لتؤكد مكانة مصر كمحور إقليمي رائد في دعم وتطوير منظومة الرعاية الصحية بالقارة، وتعزيز جهود التكامل الصحي بين الدول الإفريقية، بما يتماشى مع مستهدفات أجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣ ورؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

وتستقطب نسخة هذا العام أكثر من ٤٠٠ شركة محلية وإقليمية وعالمية، وبحضور متوقع يتجاوز ٤٥ ألف زائر من الخبراء وصناع القرار من مختلف أنحاء العالم، للمشاركة في أكثر من ٢١ جلسة حوارية وتخصصية موسعة وورش عمل تقنية مكثفة تهدف إلى ترجمة التحديات الصحية إلى فرص استثمارية وتنموية ملموسة.

وخلال فعاليات افتتاح المؤتمر، تم عرض فيلم تسجيلي حول الإنجازات التي تحققت على مدار الفترة السابقة من عقد المؤتمر.

وألقى الدكتور هشام ستيت، رئيس الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية، كلمة عبر فيها عن ترحيبه بالسادة الحضور في النسخة الخامسة من مؤتمر ومعرض Africa Health ExCon، مشيرا إلى أن هذا المعرض أصبح على مدار الأعوام الماضية المنصة الأبرز للحوار والتعاون وبناء الشراكات الاستراتيجية في قطاع الرعاية الصحية، جامعًا تحت مظلته صناع القرار وقادة المؤسسات الصحية وشركاء التنمية والخبراء من مختلف أنحاء القارة الأفريقية والعالم.

وخلال كلمته، قال الدكتور هشام ستيت: يكتسب انعقاد هذه النسخة من المؤتمر الطبي الأفريقي أهمية خاصة في ظل المشاركة الكريمة لدولة رئيس وزراء جمهورية صربيا، بما يعكس ما تشهده العلاقات المصرية

الصربية من تطور متنامٍ في مختلف المجالات، ويؤكد أهمية توسيع آفاق التعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعرفة في القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها قطاع الرعاية الصحية والتكنولوجيا الطبية والصناعات الدوائية.

وأضاف: كما تكتسب هذه الدورة أهمية إضافية من خلال الشراكة الاستراتيجية المتواصلة مع المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها (Africa CDC)، الذي يشارك للعام الثاني على التوالي كشريك رئيسي ومشارك في استضافة الحدث.

ثم ألقى الدكتور علي الغمراوي، رئيس هيئة الدواء المصرية، كلمة، أشار خلالها إلى أننا نجتمع اليوم في النسخة الخامسة من ExCon Health Africa ، الذي أصبح على مدار السنوات الماضية منصة إقليمية ودولية تجمع صناع القرار والخبراء والشركاء من مختلف أنحاء العالم؛ لتبادل الخبرات واستشراف مستقبل الرعاية الصحية، كما يمثل هذا الحدث امتدادا لرؤية طموحة وضعت اللبنة الأولى لبناء مجتمع صحي ودوائي أكثر أمان واستدامة قائم على الابتكار والشراكة والتكامل بين مختلف الأطراف المعنية.

وخلال كلمته، أوضح رئيس هيئة الدواء المصرية ملامح خارطة الطريق للاستراتيجية الخاصة بهيئة الدواء المصرية حتى عام ٢٠٣٠ والتي تقوم على خمس ركائز رئيسية مترابطة، وتتمثل في نمو سوق الدواء المصري، وتوطين الصناعة الدوائية، وتعزيز الصادرات المصرية من الأدوية، بالإضافة إلى الاعتراف الدولي والريادة العالمية والإقليمية، و التحول الرقمي والتتبع الدوائي.

وعقب ذلك، ألقى الدكتور جون كاسيا، المدير العام للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، كلمة عبر خلالها عن أن هذا المؤتمر يعد فرصة مواتية للتحذير مجددا من التحديات التي تواجه القارة الأفريقية بسبب وباء "فيروس إيبولا"، وهو أكثر الأوبئة انتشارا وخطورة، مشيرا إلى أن هذا المؤتمر يتعين أن يجيب عن العديد من الأسئلة التي تشير إلى الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتعامل مع هذا الخطر الكبير.

وتوجه الدكتور جون كاسيا بالشكر لفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، على الدعم الذي تقدمه مصر لأشقائها في القارة الأفريقية، كما تقدم بالشكر للدولة المصرية على المساعدات التي قررت إرسالها أيضا من المستلزمات الطبية، معربا عن تقديره للدور الذي تقوم به مصر والذي وصفه بأنه يأتي في إطار" التضامن" مع الدول الأفريقية، مضيفا: نحن بحاجة إلى المزيد من الإجراءات الفعالة، من خلال آليات شراء موحد لهذه المنتجات الدوائية والمستلزمات الطبية لكل دول القارة الأفريقية، بجانب تنفيذ مسارات محلية للإنتاج بكل دولة، فضلا عن تنفيذ مبادرات مشتركة في هذا المجال.

كما ألقى الدكتور خالد عبدالغفار، وزير الصحة والسكان، كلمة، أكد خلالها أن معرض ومؤتمر "ExCon Health Africa ٢٠٢٦" يجسد رؤية مصر نحو تعزيز السيادة الصحية الأفريقية، وترسيخ مكانة القارة كمركز للابتكار والتصنيع والتجارة الصحية، كما يمثل منصة استراتيجية لتعزيز الشراكات ونقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات، بما يسهم في تحقيق الاتاحة العادلة للتكنولوجيات الصحية، وبناء نظم صحية أكثر مرونة واستدامة لشعوب القارة الأفريقية.

وأضاف وزير الصحة أن مصر ـ انطلاقا من رؤيتها للتنمية البشرية المستدامة ـ تؤمن بأن مستقبل الرعاية الصحية في أفريقيا يرتكز على الانتقال من مفهوم علاج المرض إلى مفهوم بناء الصحة، ومن النظم الصحية التفاعلية إلى النظم الاستباقية التي تعتمد على الوقاية والكشف المبكر والابتكار والتحول الرقمي.

وأكد الوزير أيضا أن القارة الأفريقية تمتلك من الموارد البشرية والكفاءات العلمية والفرص الاستثمارية ما يؤهلها لأن تصبح مركزًا عالميًا للابتكار والتصنيع والتجارة الصحية، مشددًا على أن "ExCon Health Africa" يمثل منصة استراتيجية لتوحيد الجهود وتسريع وتيرة التعاون، بما يسهم في تحقيق السيادة الصحية الأفريقية وضمان الإتاحة العادلة والمستدامة للتكنولوجيات الصحية لجميع شعوب القارة.

وأكد الدكتور خالد عبدالغفار أن مصر، بقيادة فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، ستواصل دعم كل المبادرات الرامية إلى تعزيز التكامل الصحي الأفريقي، ونقل الخبرات وبناء القدرات وتوطين الصناعات الطبية، إيمانًا منها بأن الاستثمار في الصحة هو استثمار في الإنسان والتنمية والاستقرار، وأن بناء منظومات صحية قوية ومرنة يمثل حجر الأساس لمستقبل أكثر صحة وازدهارًا للقارة الأفريقية والعالم.

تجدر الإشارة إلى أن المؤتمر يشهد - على مدار أربعة أيام - برنامجًا حافلاً من الجلسات الحوارية والمنتديات المتخصصة وورش العمل التقنية التي تتناول عددًا من الملفات الحيوية، من بينها توطين الصناعات الطبية، وتعزيز الأمن الدوائي، والتحول الرقمي في القطاع الصحي، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتمويل الرعاية الصحية، وتطوير سلاسل الإمداد الطبية، إلى جانب مناقشة آليات بناء أنظمة صحية أكثر قدرة على الصمود والاستجابة للأزمات والطوارئ الصحية المستقبلية.

وأكد المشاركون أن النسخة الخامسة من مؤتمر ومعرض Africa Health ExCon ٢٠٢٦ تمثل منصة استراتيجية لتعزيز التعاون بين الحكومات والمؤسسات الصحية والقطاع الخاص والشركاء الدوليين، بما يسهم في تبادل الخبرات، ودعم نقل التكنولوجيا، وتعزيز الاستثمار في الصناعات الطبية والدوائية، فضلًا عن توسيع آفاق التعاون في مجالات البحث العلمي والابتكار الصحي. كما شددوا على أهمية تعزيز التكامل بين دول القارة الإفريقية لمواجهة التحديات الصحية المشتركة، من خلال تبني سياسات موحدة تسهم في رفع كفاءة النظم الصحية، وتحقيق الاستجابة السريعة للأزمات والطوارئ الصحية، بما يضمن توفير خدمات صحية آمنة وعالية الجودة لجميع المواطنين.

وأشار المشاركون إلى أن التحول الرقمي أصبح أحد المحاور الأساسية لتطوير منظومة الرعاية الصحية، من خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والسجلات الطبية الإلكترونية والتطبيقات الرقمية في تحسين جودة الخدمات الصحية، ودعم اتخاذ القرار، ورفع كفاءة إدارة الموارد، إلى جانب تعزيز خدمات التشخيص والعلاج عن بُعد، بما يسهم في توسيع نطاق الحصول على الرعاية الصحية خاصة في المناطق الأكثر احتياجًا.

كما أكدوا أهمية الاستثمار في تنمية الكوادر البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية لتحقيق السيادة الصحية، من خلال التوسع في برامج التدريب المستمر، وبناء القدرات، وتأهيل الكفاءات الطبية والفنية والإدارية وفق أحدث المعايير الدولية، بما يواكب التطورات المتسارعة في القطاع الصحي. وأوضحوا أن تعزيز الشراكات بين المؤسسات الأكاديمية والبحثية والقطاع الصناعي يسهم في دعم الابتكار وتطوير الحلول الطبية الحديثة، وزيادة معدلات التصنيع المحلي للمستلزمات والأجهزة الطبية والأدوية، بما يعزز الأمن الدوائي ويقلل الاعتماد على الواردات، ويدعم قدرة الدول الإفريقية على بناء منظومات صحية أكثر مرونة واستدامة، ويعزز مكانة القارة كشريك فاعل في صناعة مستقبل الرعاية الصحية عالميًا.

كما شهد المؤتمر عقد لقاءات ثنائية بين ممثلي الحكومات والشركات العالمية والمؤسسات الصحية والتمويلية، لبحث فرص التعاون في مجالات التصنيع الطبي، ونقل التكنولوجيا، والاستثمار في البنية التحتية الصحية، بما يسهم في دعم جهود توطين الصناعات الطبية داخل الدول الإفريقية. وأكد المشاركون أن المؤتمر يمثل منصة فعالة لإبرام الشراكات وتبادل الخبرات واستعراض أحدث الابتكارات والحلول التقنية في القطاع الصحي، بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويعزز قدرة الدول الإفريقية على بناء أنظمة صحية متطورة وقادرة على مواجهة التحديات المستقبلية بكفاءة واستدامة.

كما شهدت أروقة المعرض عرض أحدث الابتكارات والحلول التكنولوجية في مجالات الأجهزة الطبية، والتشخيص الذكي، والتطبيقات الرقمية، بما أتاح للمشاركين فرصة الاطلاع على أحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية في دعم نظم الرعاية الصحية، وتعزيز فرص التعاون والاستثمار، وتبادل الخبرات بما يخدم تطوير القطاع الصحي في أفريقيا.

أمين المجلس الأعلى للجامعات يشارك في مؤتمر تنظمه هيئة "الفولبرايت" فى مصر

تحت رعاية الأستاذ الدكتور/عبد العزيز قنصوه وزير التعليم العالي والبحث العلمي، شارك الأستاذ الدكتور/ مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات، نيابة عن سيادته في فعاليات مؤتمر هيئة الفولبرايت الإقليمي للخريجين، والذي يأتي تحت عنوان: "التعليم والابتكار وريادة الأعمال في عصر الذكاء الاصطناعي"، وقد ألقى الدكتور مصطفى رفعت كلمة نيابة عن السيد الوزير، ونقل سيادته تحيات الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز قنصوه، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وتمنياته بنجاح هذا المؤتمر المتميز. وأضاف أنه في ظل التحول التكنولوجي غير المسبوق الذي يفرضه الذكاء الاصطناعي، تتبنى منظومة التعليم العالي في مصر استراتيجية شاملة توازن بين مواكبة التطور التقني والالتزام بالقيم الأخلاقية. وأشار الدكتور مصطفى رفعت أنه من الضروري الآن إكساب الطلاب الخبرات التقنية في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، بالإضافة إلى صقل المهارات الإنسانية التي لا غنى عنها في العصر الرقمي، كالتفكير النقدي، والقيادة، والإبداع."

وأضاف سيادته ان المجلس الأعلى للجامعات قد أصدر النسخة الثالثة من (إرشادات استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم العالي والبحث العلمي ٢٠٢٥)، والتي تُعد إطارًا تنظيميًا متكاملًا يضمن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول وفعال داخل المؤسسات الأكاديمية والبحثية، بما يخدم أهداف التنمية المستدامة."

واختتم الدكتور مصطفى رفعت تصريحه بالإشارة إلى أن مشاركة المجلس في هذا المحفل الدولي، الذي يجمع نخبة من الخبراء والخريجين، تعكس الحرص على تعزيز التعاون الدولي لتبادل الرؤى حول ركائز المستقبل المتمثلة في التعليم والابتكار وريادة الأعمال.

أنشطة متنوعة

اللجنة المختصة بترشيح السادة رؤساء الجامعات تجري مقابلات السادة المتقدمين لرئاسة جامعة الإسكندرية بمقر أمانة المجلس الأعلى للجامعات.

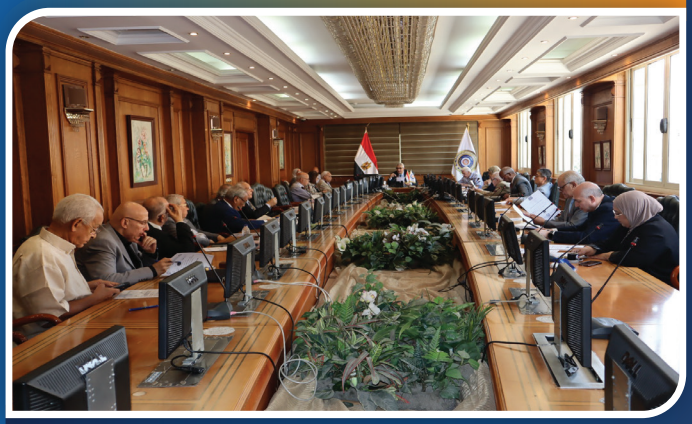

أمين المجلس الأعلى للجامعات يترأس اجتماع لجنة المعادلات بمقر أمانة المجلس.

وزير التعليم العالي يترأس اجتماع المجلس الأعلى للمستشفيات الجامعية بحضور أمين المجلس الأعلى للجامعات.

أمانة المجلس الأعلى للجامعات
Supreme Council of Universities

وحدة التدريب المركزية على تكنولوجيا المعلومات

فتح الإختبارات
9556 متدرباً

طباعة الشهادات الورقية
5088 شهادة

طباعة الشهادات الإلكترونية
2155 شهادة

اعتماد مركز تدريب واختبارات
مركزي تدريب

إعادة اعتماد
مركز تدريب واختبارات
مركزي تدريب

ويتبين من خلال الجدول السابق أن الوحدة المركزية للتدريب على تكنولوجيا المعلومات قامت بتنفيذ العديد من الأنشطة على النحو التالي:

١.تم فتح الاختبارات على البرامج المؤهلة للحصول على شهادة أساسيات التحول الرقمي FDTC لعدد ٩٥٥٦ متدرباً لعدد ٦٨ مركزًا على مستوى الجمهورية خلال شهر يونيو ٢٠٢٦.

٢.تم طباعة عدد ٥٠٨٨ شهادة في الشكل الورقي لمن اجتاز البرامج المؤهلة للحصول على شهادة الـ FDTC بنجاح وتسليمها لمراكز التدريب بالجامعات والمؤسسات المشاركة في التدريب.

٣.تم إصدار عدد ٢١٥٥ شهادة إلكترونية طبقا لتوجيهات معالي السيد الأستاذ الدكتور / عبد العزيز قنصوة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ومعالي السيد الأستاذ الدكتور/ مصطفى رفعت، أمين المجلس الأعلى للجامعات.

٤.تم اعتماد عدد ٢ مركز تدريب واختبارات جديد (مركز تنمية القدرات بجامعة بني سويف – أكاديمية التدريب بالغرفة التجارية بالقاهرة)

٥.تم إعادة اعتماد عدد ٢ مركز جديد (مركز نظم المعلومات بوزارة الدفاع – مركز التحول الرقمي بكلية الشرطة)

وحدة الأختبارات الألكترونية

إحصائية الاختبارات الإلكترونية لشهر يونيو

1. عدد كليات القطاع الطبي: 79
2. عدد كليات القطاع غير الطبي: 91
3. عدد الاختبارات الإلكترونية التي عقدت بالمركز: 46132
4. عدد الطلاب الذين حضروا الاختبارات: 12451704
5. إجمالي عدد الاسئلة التي تم استخدامها بالمركز: 2027133
6. إجمالي عدد الاسئلة السهلة التي تم استخدامها بالمركز: 718645
7. إجمالي عدد الاسئلة المتوسطة التي تم استخدامها بالمركز: 1105866
8. إجمالي عدد الاسئلة الصعبة التي تم استخدامها بالمركز: 202720
9. إجمالي عدد أنواع الاسئلة التي تم استخدامها بالمركز: 7 أسئلة

المركز القومي للتدريب وإعداد القيادات

إحصائيات المركز القومي للتدريب وإعداد القيادات

- 32 عدد المراكز التى تم اعتمادها من المركز القومى للتدريب
- 18 عدد الجامعات التى عقد بها دورة TOT
- 2 عدد الجامعات الخاصة التى عقد بها دورة TOT
- 82 عدد الدورات التى عقدت بالمركز القومى للتدريب واعداد القيادات
- 575 عدد المدربين المعتمدين بالمركز القومى للتدريب
- 3 عدد دورات الذكاء الاصطناعى في البحث العلمي
- 76 عدد المتدربين لدورة الذكاء الأصطناعى في البحث العلمي

وحدة المكتبات الرقمية

اللجان العلمية للترقيات

- 636 عدد المتقدمين لتقارير معامل التأثير
- 622 عدد تقارير معامل التأثير التى تم اعدادها
- 594 عدد تقارير معامل التأثير التى تم مراجعتها
- 535 عدد تقارير فحص الاقتباس للباحثين المتقدمين للجان الترقيات (بحث علمى)
- 98 تقارير لجنة العلاقات الثقافية

أداء المكتبات الجامعية على نظام المستقبل لإدارة المكتبات

- 3347 عدد التسجيلات
- 5323 عدد النسخ
- 1561 المستودع الرقمي للرسائل الجامعية
- 3235 الرسائل قيد الدراسة
- 371 تكشيف مقالات الدوريات

www.scu.eg

أمانـة المجلـس الأعلى للجامعات
Supreme Council of Universities